وتعاد كتابة بنود العقد على الغلاف ولا يكسر الغلاف الا امام القضاة في حالة نشوب النزاع بين الاطراف المتعاقدة .

اما مضمون العقود فكان متشابها بصورة عامة مع تغييرات بسيطة حسب المكان والزمان ونوعية العقد . وكان كل عقد بصورة عامة يتضمن محضرا يبرز محل العقد (ارض او عقار او اموال منقولة او زوج او زوجة او ابن . . . الخ) ثم تذكر بعد ذلك اسماء الاطراف المتعاقدة تتبعها بعض المصطلحات والجمل القانونية الفنية الخاصة بذلك النوع من العقود والتي كانت تعتبر من الشروط الاساسية للعقد ، كالجمل الخاصة باكمال العقد ورضا الاطراف المتعاقدة واستلام الثمن كاملا ، ويلي ذلك الشروط الخاصة ، كالشروط الجزائية والتزام الاطراف المتعاقدة بالعقد وتحديد المسؤوليات في حالة نشوب خلاف والقسم باسم الاله او الملك او كلاهما ، ويختتم العقد عادة باسماء الشهود الذين حضروا ابرام العقد .

وكان عددهم يتراوح بين شاهدين والى عشرين شاهدا ، ومن ثم تاريخ ابرام العقد العقد واخيرا طبعه ختم او اختام الاطراف المتعاقدة ، وبذلك ، فان العقود العراقية القديمة لا تختلف كثيرا من حيث المحتوى والاسلوب للعقود المستخدمة في الوقت الحاضر (١) .

المبحث الرابع :-

القوانين المدونة

يرقى تاريخ اقدم القوانين العراقية القديمة المكتشفة الى الآن الى اواخر الالف الثالث قبل الميلاد الى عهد مؤسس سلالة اور الثالثة . غير ان الدلائل المتوفرة تشير ، كما سبق وان ذكرنا الى احتمال وجود قوانين سابقة لهذا التاريخ لم تكشف عنها التنقيبات بعد .